

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة

من الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثاني عشر الواقع

في ٢٨/جمادى الأخره ١٤١٤ هجرية الموافق ١٢/١٢/١٩٩٣ ميلادية

(المجلد ٣١)

(العدد ٥)

- جدول الأعمال -

محضر الجلسة

في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد الموافق ١٩٩٣/١٢/١٢ ميلادية، عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة السيد طاهر المصري وحضور امين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء : السيد صالح شعواطة .

وتغيب بمعذرة من الأعضـــاء السيد عبد الكريم الكباريتي .

وحضر من الحكومة

(١) معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

(٢) معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

(٣) معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل

(٤) معالي الدكتور جواد العناني : وزير الأعلام ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء .

(٥) معالي الدكتور عبدالله عويدات: وزير الشباب .

(٦) معالي الدكتور هشام الخطيب: وزير المياه والري .

(٧) معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط

(٨) معالي السيد احمد العقايلة : وزيـــــر الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

(٩) معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الأسلامية

(١٠) معالـي الدكتـــور محمـد مهـدي الفرحان : وزير الزراعة .

(١١) معالي السيد سامي قموة : وزير المالية

(١٢) معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية.

(١٣) معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الأجتماعية.

(١٤) معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين .

(١٥) معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل

(١٦) معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .

(١٧) معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .

(١٨) معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية .

(١٩) معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .

(٢٠) معالي الدكتور محمد عفاش العدوان: وزير السياحة والأثار .

(٢١) معالي السيد اديب الهلسة : وزير النقل

(٢٢) معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .

(٢٣) معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة .

(٢٤) معالي الدكتورة ريما خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

(٢٥) معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة.

(٢٦) معالي الدكتور عبد الرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان.

* وحضر من الأمانة العامة:

١- الدكتور حسين ابو عرابي

٢- السيد محمد الرديني

٣- السيد غسان النجداوي

٤- السيد فراس العدوان

- افتتاح الجلسة -

دولـــــة رئـــيس الـمجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النـصـاب قـانـوني وأعـلـن افـتـتـاح الجلسة.قبل ان اطلب من السيد الأمين العام البدء بجدول الأعمال ارجو ان استشير زملائي الكرام في موضوع مواعيد عقد جلسات المجلس ، الآن انتظمت اعمال المجلس ولا بد من الأتفاق على مواعيد لجلساته .

كنا في السابق وهو نظام او ترتيب مقبول ، كنا نرتب امورنا بحيث تكون هناك جلسة بعد الظهر يوم الأحد وجلسة صباحية يوم الأربعاء . وذلك يعود لأسباب متعددة منها ان هناك اجتماعات للجان . وهناك اجتماعات لمجلس الأعيان ، وهناك بعض الزملاء الذين يأتون من خارج عمان .

سمعت بعض كلمات الاستحسان لمثل هذا الترتيب، فهل نسير عليه بأذن الله؟ موافقين شكرا لكم السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام : شكرا دولة الرئيس

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

دولة رئيس المجلس : تعفو السيد الامين العام من تلاوته ؟ شكرا لكم

٢- تلاوة الأجازات والأعتذارات

أ- طلب اجازة مقدم من سعادة السيد صالح شعواطة ولمدة عشرة أيام .

ب- طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد الكريم الكباريتي .

٣- أ- الاستماع الى خطاب الموازنة العامة للسنه المالية ١٩٩٤ يلقيه معالي وزير المالية .

دولة رئيس المجلس : تفضل معالي الوزير ، عفوا لحظة ، تفضل أخ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكرا دولة الرئيس .

قبل الشروع في جدول الاعمال وقبل الاستماع الى خطاب الموازنة الذي سيلقيه وزير المالية، لدي اقتراح أطرحه للتصويت اذا ثني عليه أو أرجو من سيادة الرئيس أن يطرحه للتصويت وهو اخراج كاميرات التلفزيون من تحت القبة لما في ذلك من تشويه لكلمات السادة النواب، ولما في ذلك كلفة عالية على الخزينة. اقترح اخراج كاميرات التلفزيون من تحت القبة والاكتفاء بالمذاكرة الداخلية . واذا لابد للتلفزيون أن يأخذ خبرا فلا مانع أن يأخذ الخبر في بداية الجلسة ويأخذ لقطة ثم يخرج أما أن يسجل الجلسة كاملة فهذا به كلفة كبيرة على الخزينة أضف الى ذلك أن التشوية يجري بعد أن يتـــم تسجيل الجلسات . وقد جرى

تشويه كلماتنا في جلسات الثقة وكلمات كل السادة النواب فأقترح هذا الاقتراح وأرجو أن يثني عليه ... وشكرا .

أصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : اخواني الكرام اذا سمحتم لي ، مع شكري للسيد عبد الكريم الدغمي على حرصه على المال العام ، ولكن التلفزيون الأردني يأتي بدعوة وهو شيء جميعا او على الاقل في هذه الحالة معظمنا يرغب بأن يكون هناك مثل هذا التواجد في المجلس ، وهذا أمر متبع .

اذا كانت هناك بعض الملاحظات فنستطيع تصويب ذلك او التعامل مع هذه الملاحظات فيما بيننا وبين وزارة الاعلام ، اما أن نلغي وجود التلفزيون لملاحظات معينة أرجو أن لا يتم ذلك حفاظا على الجو العام الذي نأمل ان يستمر في مجلس النواب ، يعني بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

ولكن قد يعترض بعض الزملاء في المستقبل على التواجد في الشرفات ، قد لا يكون هذا الشيء المناسب الذي ممكن ان يطرح للبحث .

لذلك أرجو من زميلي عبد الكريم الدغمي بأن مثل هذه الاراء نطرحها فيما بيننا، نبحثها فيما بيننا ، نتعاون فيها جميعا ونجد الحل المناسب، وأرحب بأي ملاحظات قد نتعامل معها . تفضل أبو عاصم .

السيد عبد الرحيم العكور :

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا دولة الرئيس.

أنا ممن ثنوا على كلام معالي الاخ عبد الكريم الدغمي للأسباب التي ذكرها ، للتجربة السابقة التي مررنا بها وجدنا أن أجهزة الاعلام خاصة التلفزيون ، من اقدر الجهات على اغتيال شخصية النائب السياسية لأنهم يبثوا ما يشاؤون مما يؤذي سمعته ومكانته بين ناخبيه . ولهذا اؤكد على ضرورة الالتزام بما تفضل به الاخ عبد الكريم وان يعرض للتصويت ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : يعني ارجوكم ان تفوضوني ان اتحدث مع معالي وزير الاعلام في هذا الأمر حتى نحله بالطريقة المناسبة ، الاخ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكرا سيادة الرئيس .

اعتقد ان الزملاء حريصين كل الحرص على ما تفضلت به سيادة الرئيس من ضرورة التعاون بين المجلس وبين اجهزة الاعلام المختلفة.

لكن باقتراح الزميل الدغمي اراد ان يرسل رسالة الى التلفزيون والى معالي وزير الاعلام بضرورة مراقبة هذا الاداء الذي وصف من قبل الزملاء بهذا الاتجاه .

أنا أتمنى كما تمنى سيادة الرئيس على الزميل الدغمي بأن يبحث هذا الموضوع بيننا وأن رسالته قد وصلت ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا أخ بسام، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكرا دولة الرئيس .

الحقيقة يا اخوان أول شيء التلفزيون الاردني مؤسسة وطنية ونحن أبناء وطن ، وأظن أن الجمهور الاردني يحب أن يستمع لما يقال تحت القبة . لكن ما دفع معالي عبد الكريم الدغمي لهذا الاقتراح هو عملية التشويه نحن يمكن ان نصل بهدوء الى اتفاق في الموضوع وانا احب أن يعود التلفزيون الى الكلمات التي القيت في جلسات الثقه .

واستمعت الى احد الاخوه الافاضل الذين يعملون في التلفزيون ، وقال الكلام وانا احمله له ان التلفزيون على استعداد ان يبث مختصر ، لان الدقيقة التلفزيونية مهمه مختصر للكلمة التي ارادها النائب دون ان يكون هناك اخلال . وانا اتمنى على التلفزيون ان يعيد بث كلمات السادة النواب بالاتفاق معهم ضمن الدقائق او الدقيقة والنصف المطلوبة.

فاذا لم يؤخذ بهذا الاقتراح ، فأنا مع اقتراح النائب الدغمي على اعتبار ان بعض الاخوه قالوا ان النواب يتحدثون تحت القبه بهدف ان يراهم الناس ، فاذا كان هذا الاتهام موجود مع هذا الاخلال فأنا مع الاقتراح ...شكر ا.

دولة رئيس المجلس : شكرا ، الدكتور عبد المجيد الاقطش .

الدكتور عبد المجيد الاقطش : شكرا دولة الرئيس .

عملية ترشيد الاستهلاك في التصوير بالنسبة للتلفاز عملية جيدة ، ولكن نعلم ان هناك الكثير من البرامج التي تأخذ الساعات في التلفاز ليست اكثر فائدة من الناحية الثقافية او التربوية او الاجتماعيه مما يدور تحت قبه البرلمان ولهذا ارى ان عملية النقل والبث ضرورية لنا هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى اعترض البعض بأن النقل للكلمات التي بثت في جلسه الثقه كان فيه الشيء الكثير من الحذف ، ولكني اقول لدولة الرئيس أن هناك العديد من الكلمات مسحت عن بكرة ابيها ولم يدع منها كلمة واحدة ، فنحن نطالب التلفاز ان يقوم باعادتها ليرى الجمهور ما تحدث كل نائب في تلك الكلمات سواء كان ايجاباً او سلباً ... وشكرا لدولتكم.

دولة رئيس المجلس : شكرا السيد محمد داودية .

السيد محمد داودية : شكرا سيدي الرئيس .

في الحقيقة التلفزيون هو مؤسسة وطنية وهو مؤسسة للشعب الاردني ولذلك يجب تحرير هذه المؤسسة وفصلها عن هيمنة وزارة الاعلام . هذه الاشكالية التي تقع بيننا وبين التلفزيون ، هي تقع بين كل الناس وبين التلفزيون ، حيث هو ذو رأي واحد ، ولا يعبر عن الرأي والرأي الأخر تمام التعبير . ويستقيم الحال اذا تم فصل هذه المؤسسة وجعلها مؤسسة وطنية مستقلة شأنها شأن الصحافة لتعبر تمام التعبير عن القوى الاجتماعية الموجودة في الاردن. شكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، السيد احمد الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة : شكرا دولة الرئيس .

الحقيقة ان الاعلام كما قال بعض الاخوة وهو مؤسسة وطنيه لكنه للأسف الشديد التلفزيون الاردني تلفزيون الحكومة.

اي انه لا يبث ألا ما يعبر عن رأي الحكومه ، والدليل انه اعطي لكلمة رئيس الحكومة بثا حيا ومباشرا ولو ان وزير الاعلام أو أي وزير آخر صرح لأعطي الوقت الكافي لكلمته . اما كلمات النواب فهي مشوهة . كونه تلفزيون الحكومة يعبر عن الحكومة يتناسى الشعب ويتناسى السلطة التشريعية ويتناسى باقي الشرائح في هذا المجتمع . لذلك اقترح ان يأتي ليبث ما تريد ان تبثه الحكومة وأن يخرج من تحت القبة حتى نبقى نتعامل مع الامر بواقعية اكثر .. وشكرا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، السيد نادر الظهيرات .

السيد نادر الظهيرات : شكرا ، دولة الرئيس .

ان ما يشكو منه معالي السيد عبدالكريم الدغمي ليشكو منه غالبية الزملاء النواب . الا ان - اذا سمحوا لي الاخوان الكرام - ان التجربة الديمقراطية الاردنية اصبحت محل اعجاب الكثير من شعوب العالم وخاصة شعوب العالم المجاورة .

وجلسة الثقة الاخيرة اتصل العديد من المواطنين من خارج المملكة معجبين بهذه الجلسة والديمقراطية التي وصلت اليها الحكومة الاردنية والشعب الاردني .

ولذلك عدم بث التلفزيون لمثل هذه الجلسات اعتقد ان فيه نوع من السلبيات الا ان المطلوب مثل ما تفضل دولة الرئيس ان يكون هناك مفاهمة ومصارحة ما بين دولتكم وما بين وزير الاعلام للتخلص من السلبيات والاخطاء التي تحدث كثيرا في بث جلسات مجلس النواب ، وشكرا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، السيد عبدالباقي جمو .

السيد عبدالباقي جمو : بالنسبة لي سيان بقي هذا الجهاز داخل القبة ام خارجها ، لأنني اصلا محرم على خيالي ا ن يظهر على شاشة التلفزيون في عمان . ولكن الذي اريد ان اقول بأن التلفزيون من اجهزة الحضارة وعليها ان تقوم بواجبها ولكن التقصير ليس في التلفزيون وحدهم ، انما وسائل الاعلام عندنا غالبا ما تتبنى نقل النميمة للايقاع بين الناس .

ما يقال سرا بين صديقين اذا به في اليوم الثاني على صفحات الجرائد .

فأنا ارجو ان يلتزم الاعلام وكل وسائل الاعلام ان يلتزموا بعاداتنا وتقاليدنا واخلاقنا الطيبة ، ولا تحاول ان توقع بين النواب وبين الناس لأن في هذا اضرارا للبلد .

وثانيا:- انا لا استطيع ان اتهم التلفزيون لانه تلفزيون حكومة هو في الواقع تلفزيون الفنانين ، لأن الفنانة التي تأتي من الخارج تعطى مبالغ كبيرة وتحتل شاشة التلفزيون ساعة كـــاملة تتحـدث عن هوايتهـــا ، عن لون فستانها ، عن طعم طعامها وعن حبها وعشقها ... الخ .

ولذلك ارى بدل ان نقول بترحيل التلفزيون من هنا نخاطب المسؤولين بأن يلتزم المشرفون على التلفزيون ما عليهم ان يلتزموا به من تبليغ رسالة الاردن، واذا اردنا ان نثبت للعالم بأن للديمقراطية جناحين فعلينا ان نطالب المسؤولين عن التلفزيون ان ينقلوا الكلمات كما قيلت .

فما اعتقد ان النواب اقل من فنانة تجلس امام الشاشة ساعة كاملة ، وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا . السيد مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : شكرا دولة الرئيس .

حقيقة شكرا للاخ ابو فيصل معالي الاخ عبد الكريم الدغمي على الاشارة ، وانا وبعض الزملاء كنا في صدد هذا الحديث قبل الدخول الى قبة البرلمان لرفع شكوى رسمية الى معالي وزير الاعلام بالوكالة بشأن التلفزيون الاردني ، في الحقيقة ان التلفزيون الاردني اساء لبعض النواب او لأكثرية النواب في كلماتهم هذا .

اولاً: على سبيل المثال كلمتي انا كان يضع صورتي وكان يضع برنامج اخر عن الوالة يتحدث فأساء لي في دائرتي الانتخابية حقيقة فيقولون ما هذا النائب الذي انتخبناه ويتحدث عن (الوالة) اين الحديث الذي نريد ان نحكيه او نسمعه منه .

ثانيا : ما هذه الديمقراطية التي نصدرها الى الخارج ولا يسمعنا شعبنا الذي يتباهى ويتغنى بالديمقراطية ، فأنا اؤيد واثني على اقتراح معالي ابو فيصل من منع التلفزيون ان ينقل جلسات المجلس ، وشكرا .

دولة رئيس المجلس : زملائي الكرام امامي حوالي عشرة اسماء هناك عشرة زملاء يريدون ان يتحدثوا ، اذا مصرين ان تتحدثوا نسمح لكم ، لكن يبدو ان جميع الزملاء يرغبون ان يتحدثوا بنفس المعنى ، لذلك اذا كان هناك شكوى علاجها لا يكون بمنع التلفزيون من الدخول الى قبة البرلمان علاجها يكون بترتيب الامر بالشكل الذي ترغبونه ويرضي ايضا امكانيات التلفزيون ووقت المشاهد، فأرجوكم دعوني انا اتعامل مع الموضوع فوضوني ان نرتب الامور مع وزير الاعلام، مع الحكومة بحيث نصل الى معادلة مقبولة وترضي الجميع .

أصوات : موافقون .

دولة رئيس المجلس : بارك الله فيكم ، شكرا" ، بعد هذه ، ماذا أسميها ، الدردشة او النقاش المفيد معالي وزير المالية تفضل القي كلمتك .

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسرني ان اقدم لمجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤، وهو برنامج الحكومة للسنة المالية القادمة . وقد شاركت المجالس التنفيذية والاستشارية في جميع محافظات المملكة في اعداد هذا المشروع ، وتم الاسترشاد بآرائها وتطلعاتها في تحديد الاولويات للمشاريع في مناطقها . وقد كان لي شرف الالتقاء بجميع هذه المجالس في جميع المحافظات . وقد جاء ذلك تأكيدا من الحكومة على مبدأ اللامركزية ولتحقيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الاقتصادي .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

قبل البدء في تبيان مؤشرات ومرتكزات موازنة الدولة للعام المقبل ، فانه من المفيد اعطاء لمحة عن اخر التطورات الاقتصادية في العالم من حولنا .

شهد عام ١٩٩٣ استمرارا في تباطؤ اداء النشاط الاقتصادي الدولي للعام الرابع على التوالي اذ يتوقع الاقتصاديون ان يحقق الناتج المحلي الاجمالي الدولي بالاسعار الثابتة لهذا العام نموا نسبته ٢ر٢٪. ويعود ذلك للتراجع الاقتصادي في معظم الدول الصناعية الذي رافقه ارتفاع كبير في معدلات البطالة يقدر لها ان تتجاوز ما نسبته ٣ر٨٪. ومن المتوقع ان يبلغ معدل التضخم في هذه الدول ما يقارب ٦ر٢٪ وان يصل مجمل عجز الموازنات فيها الى حوالي ٥ر٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي اما بالنسبة للدول النامية فمن المتوقع ان تحقق نموا في الناتج المحلي الاجمالي نسبته ١ر٦٪ مصحوبا بارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم يقدر بحوالي ٤٤٪. واما على المستوى الاقليمي فمن المتوقع ان يبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام ٤ر٣٪ في حين ستبلغ معدلات التضخم حوالي ٢٣٪ .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الاحداث السياسية التي تشهدها المنطقة وما سينجم عنها من تطورات سيكون لها بالتأكيد تأثيرات كبيرة وواضحة على اقتصادات دول هذه المنطقة ومن ضمنها الاردن . ويمكن في ضوئها تحديد توجهات السياسة الاقتصادية الاردنية على النحو التالي :

١- السعي لايجاد حد ادنى من الصيغ التكاملية العربية باعتبار ان في ذلك ضمانة وحيدة واكيدة للحفاظ على الهوية الاقتصادية العربية في ضوء الانفتاح العالمي .

٢- المشاركة الفاعلة في توجيه ورسم الخارطة الاقتصادية على المستوى الاقليمي .

٣- التنسيق الكامل مع الدول العربية الشقيقة للنظر في موضوع المقاطعة العربية بعد ان تتبلور المسيرة السلمية بشكل جلي وواضح .

٤- التأكيد على التنسيق السياسي و الاقتصادي مع الاشقاء في منظمة التحرير الفلسطينية والادارة الذاتية الفلسطينية للتخطيط لمستقبل العلاقة بما يحفظ المصالح الوطنية للجميع .

٥- السعي لاجتذاب رؤوس الاموال الخارجية لمواجهة حجم الاستثمارات الكبيرة المطلوبة للمشاريع المشتركة .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد جاءت السياسات الحكومية منسجمة مع اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الوطني ، والخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للدولة للسنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧ التي تعتبر منهجا اقتصاديا للاردن ومرآة لطموحاته وتطلعاته وطريقا لاحتواء مشاكله والتغلب على جوانب الخلل فيه وذلك من خلال اعتماد المرتكزات الرئيسة التالية :

١- الاستمرار في معالجة كافة الاختلالات الداخلية والخارجية وبالتالي المحافظة على استمرار تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

٢- تحفيز القطاع الخاص وتفعيل دوره لكي يتبوأ مركزا رياديا في تحريك دفة الفعاليات الاقتصادية لرفع انتاجية الاقتصاد الوطني .

٣- تحسين المناخ الاستثماري والعمل على تعزيز كافة العناصر التي توفر بيئة استثمارية ملائمة .

٤- تحسين اداء القطاع العام الاداري والمالي لتمكينه من تقديم خدمات أفضل للمواطنين بالكلفة الحقيقية للخدمة .

٥- العمل على تهيئة الظروف المناسبة لتحسين اداء الشركات الصناعية الانتاجية والاستخراجية الكبرى باعتبارها ركنا اساسيا من أركان الاقتصاد الوطني ، ترفد احتياطي المملكة بالعملات الصعبة وتخلق فرص عمل جديدة .

٦- العمل على دراسة اوضاع الشركات المتعثرة لتصويبها ، وتحسين خدماتها واحوال العاملين فيها لتمكينها من استئناف مسيرتها في دعم الاقتصاد الوطني ، وذلك بزيادة ايرادها وتوجيه انفاقها وضبطه .

٧- التوجه نحو تحقيق التنمية المتوازنة من خلال توجيه الاستثمار الى مختلف محافظات ومناطق المملكة وذلك بتقديم الحوافز للمستثمرين لانشاء مشاريعهم الانتاجية مما سيخلق فرص عمل لابناء المحافظات .

٨- ايلاء الاهتمام الكامل لتطوير اساليب التربية والتعليم والتدريب المهني والتدريب التقني والتدريب الاداري الحديث وتوطين التكنولوجيا الحديثة لارتباط هذه العناصر ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية وارتفاع معدلاتها .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تدل المؤشرات الاولية على ان الاقتصاد الوطني استطاع ان يواصل نموه ، وان يحقق معدلات نمو جيدة في كافة المتغيرات الاقتصادية الرئيسة ، علما بأن وتيرة بعض هذه المؤشرات كانت افضل في الاشهر التسعة الاولى من هذا العام مما هي عليه خلال الربع الاخير من السنة ، وذلك نتيجة تطور الظروف والمعطيات والاحداث السياسية في المنطقة التي افرزت حالة من الترقب والانتظار .

وفيما يلي استعراض لاداء الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩٣ :-

اولا : الحسابات القومية

من المتوقع ان يحقق الناتج المحلي الاجمالي نمواً حقيقيا خلال هذا العام ١٩٩٣ تصل نسبته الى حوالي ٦٪ نتيجة النمو المتوقع في قطاع الانشاءات بواقع ١٢٪ ، وقطاع الزراعة بواقع ١٠٪ ، وقطاع التجارة بواقع ٧٪ . علما بان من المتوقع ان يحقق قطاع الصناعات الاستخراجية تراجعا نسبته حوالي ٢ر٧٪ نتيجة انخفاض الاسعار العالمية للصادرات الاردنية وا نخفاض حجمها بسبب المنافسة الشديدة وانخفاض الاستهلاك العالمي من الفوسفات والاسمدة واستمرار الحصار على ميناء العقبة الامر الذي ادى الى ارتفاع تكاليف الشحن والحد من التصدير . ومما يجدر ذكره هنا ان مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي تقدر بحوالي ٦ر١٢٪ تمثل مساهمة الشركات العامة المشتركة كالبوتاس والاسمدة والأسمنت الجزء الاكبر منها . اذ تقدر مساهمة الصناعات التحويلية العائدة للقطاع الخاص ما نسبته ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي تقريبا . وهذه نسبة منخفضة تتطلب تكثيف جهود القطاع الخاص لزيادة مساهمته في قطاع الانتاج الصناعي .

اما من حيث الاستهلاك فتشير الارقام الاولية لعام ١٩٩٣ الى حدوث انخفاض ملحوظ في نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي يقدر بحوالي ٣٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٢ وهذا مؤشر ايجابي يحد من الاختلال الاقتصادي العام .

ثانيا : ميزان المدفوعات

تشير الارقام الاولية لقيمة الصادرات والمستوردات السلعية لعام ١٩٩٣ الى استقرار في حجم التجارة الخارجية مقارنة مع عام ١٩٩٢ الا ان التركيب السلعي للمستوردات قد سجل علامات ايجابية تمثلت في انخفاض نسبة السلع الاستهلاكية الى اجمالي المستوردات من حوالي ٤١٪ عام ١٩٩٢ الى حوالي ٣٨٪ عام ١٩٩٣ وقد جاء هذا الانخفاض لصالح السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة . اما بالنسبة لميزان الخدمات فتشير التقديرات الأولية الى انه سوف يحقق فائضا يتجاوز

(١٦٢٦) مليون دولار لعام ١٩٩٣ اي بزياده نسبتها حوالي ٥ر١٠٪ عن فائض عام ١٩٩٢ ، وذلك نتيجة انتعاش قطاع السياحة وزيادة قيمة حوالات العاملين في الخارج . ومن المتوقع ان يؤدي ذلك الى انخفاض نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي لتصل في نهاية هذا العام الى حوالي ١٠٪ مقابل ١٥٪ عام ١٩٩٢.

وبشكل عام يمكن القول ان محصلة عمليات ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي لعام ١٩٩٣ قد انعكست على استمرار المحافظة على احتياطيات المملكة ، من العملات الاجنبية الجاهزة لتكون كافية لتغطية ثلاثة اشهر من المستوردات وهذا مؤشر جيد بالمقاييس الدولية .

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لآذان المغرب - ثم أكمل معالي وزير المالية القاء خطاب الموازنة .

ثالثا : الاستثمار

تدل مؤشرات الاستثمار الاولية لهذا العام على ان حجم الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي سيصل الى حوالي ٣٠٪ وهي نفس النسبة لعام ١٩٩٢ الذي شهد زخما في النشاط الاستثماري نتيجة انتقال رؤوس اموال العائدين من دول الخليج . ويبدو ذلك واضحا من خلال زيادة الائتمان المحلي للقطاع الخاص ، والتوسع في طرح الاسهم الجديدة للاكتتاب ، وارتفاع رأسمال الشركات الصناعية المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة والذي بلغ (١٢٢) مليون دينار حتى نهاية شهر تشرين ثاني الماضي مقابل (٤٧) مليون دينار فقط لعام ١٩٩٢ بأكمله .

رابعا : المستوى العام للاسعار

تشير تقديرات الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لعام ١٩٩٣ ، الى استمرار اعتدال معدل الارتفاع في اسعار السلع والخدمات . ويتوقع ان لا تتجاوز ٥ر٤٪ وقد اسهم هذا الاعتدال وزيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين في تحسين المستوى المعيشي لذوي الدخول المتدنية والمحدودة .

خامسا : العمالة والبطالة والفقر

تشير الدراسة الميدانية التي اعدتها دائرة الاحصاءات العامة حول مسح العمالة والبطالة والعائدين والفقر في اواخر عام ١٩٩١ ان حجم القوى العاملة لعام ١٩٩١ قد بلغ (٩١٩) الف عامل ، وان العاملين منهم (٧٦٣) الف عامل وبذلك تكون نسبة العاطلين عن العمل حوالي (٨ر١٨٪) . ومن المتوقع ان يصل حجم القوى العامله منهم نهاية هذا العام الى (٩٨٤) الف عامل ، وان عدد العاملين منهم سيبلغ (٨٥٧) الف عامل وبذلك تصبح نسبة العاطلين عن العمل حوالي (١٣٪) ، الامر الذي يعكس تحقيق النشاط الاقتصادي لمعدلات نمو مرتفعة خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ .

كما يتبين من الدراسة المبينة اعلاه ان نسبة الفقر قد انخفضت من ٢ر٢١٪ عام١٩٩١ الى حوالي ٢ر١٦٪ عام ١٩٩٢ . ومن المتوقع استمرار انخفاض هذه النسبة خلال العام الحالي .

ولمعالجة هاتين المشكلتين فان الحكومة جادة في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من اثارهما السلبية والمتمثلة بما يلي :

١ - الاستمرار في تحريك الاقتصاد والاستثمار التنموي وتوفير المناخ الاستثماري المناسب لزيادة النمو الاقتصادي وخاصة في المناطق الريفية ويعتبر ذلك حجر الزاوية في معالجة البطالة الحقيقية والمقنعة .

٢ - تفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل ودعم سياساته واعتماد اللامركزية في تحديد المشروعات واولوياتها مع ايجاد مصادر تمويل له من خلال المؤسسات الدولية .

٣ - توسيع مظلة التأهيل المهني وتمويل المشروعات الانتاجية من خلال القروض الحسنة وتحويل المعونات الشهرية التي يمنحها صندوق المعونة الوطني لتمويل مشاريع اسرية منتجة .

٤ - اعتماد برنامج للتأهيل الوظيفي الذي يموله صندوق المعونة الوطني والعمل على تنفيذه بالتعاون مع الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاهلية والمالية لايجاد فرص عمل لابناء وبنات الاسر الفقيرة .

٥ - التأكيد على برنامج التأهيل الوظيفي للحالات الانسانية وتنفيذه بالتعاون بين مؤسسات العون الاجتماعي وديوان الخدمة المدنية .

٦ - التركيز على تمويل مشاريع التنمية المكثفة للعمالة والمدرة للدخل في مختلف مناطق المملكة .

٧ - تنظيم سوق العمل المحلي والعمالة الوافدة بما يتناسب ومتطلبات التنمية والحد من منافستها للقوى العاملة الوطنية .

٨ - تفعيل قانون رعاية المعوقين وايجاد الفرص المناسبة لتشغيلهم .

سادسا : السياسة النقدية والائتمانية

لقد استمرت الحكومة خلال هذا العام في تبني السياسات النقدية والائتمانية الرامية الى المحافظة على الاستقرار النقدي الداخلي والخارجي والى تفعيل دور السوق النقدي من خلال احتواء الزيادة في معدلات الائتمان واستحداث شهادات الايداع بالدينار الاردني ومع ذلك سجل الائتمان الخاص خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام نموا بلغت نسبته حوالي ١٨٪ .

واستمر البنك المركزي في تحرير نظام الصرف من خلال زيادة مبالغ العملات الاجنبية المسموح للمقيمين باخراجها والسماح للبنوك المرخصة بادارة محافظ بالعملات الاجنبية وتقديم خدمة التعامل بها لعملائها غير المقيمين ، كما ان الحكومة عازمة على استكمال الاجراءات المتجهة نحو التحرير الكامل من القيود على التحويلات النقدية من الحساب الجاري من والى الدينار الاردني ، والاستمرار في انتهاج سياسة سعر صرف مرنة للدينار على اساس ربطه

بسلة عملات اجنبية تعكس علاقة الاردن الاقتصادية مع العالم الخارجي .

وقد استمر العمل بتعويم هيكل اسعار الفوائد التجارية ، واسهم الاستقرار المالي والنقدي في المملكة في مواصلة تحقيق اسعار الفائدة الدائنه والمدينة المعلنة من قبل البنوك المرخصة لمستويات حقيقية موجبة خلال عام ١٩٩٣ . وساعدت هذه المستويات في حشد المزيد من الادخار المحلي والخارجي وتعزيز وفرة الموارد المتاحة للاستثمار .

سابعا : احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية وسعر صرف الدينار

حافظ سعر صرف الدينار الاردني على استقرار نسبي خلال عام ١٩٩٣ كما تشير الاحصائيات للشهور التسعة الاولى من هذا العام . اذ حقق بعض الارتفاع امام العملات الرئيسية المتمثلة بالجنيه الاسترليني والمارك الالماني والفرنك السويسري والفرنك الفرنسي ، في حين انخفض امام كل من الين الياباني والدولار الامريكي بنسب متفاوتة نتيجة ارتفاع اسعارهما عالميا .

اما بالنسبة لاحتياطيات المملكة من العملات الاجنبية فقد انخفض بشكل طفيف في نهاية شهر ايلول الماضي عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٢ نتيجة شراء ديون خارجية بحوالي (٣٢٥) مليون دولار وتسديد اقساط وفوائد القروض الخارجية لهذا العام بحوالي (٦٧٣) مليون دولار .

ثامنا : سوق الاوراق المالية

شهد سوق الاوراق المالية خلال العام الحالي ١٩٩٣ نموا متميزا في حجم التداول المقدر ان يصل الى حوالي (مليار) دينار مع نهاية هذا العام مقابل (٨٨٧) مليون دينار لعام ١٩٩٢ اي بزيادة نسبتها حوالي ١٢٫٧٪ ، على الرغم من الركود الذي ساد السوق خلال الربع الاخير من هذا العام والناجم عن حالة الترقب والانتظار . كما شهدت السوق الاولية للاسهم ارتفاعاً كبيرا في قيمة اصدارات الاسهم الجديدة ، والتي بلغت لنهاية شهر تشرين ثاني من هذا العام (٢٢٥٫٥) مليون دينار مقابل (٤٩٫١) مليون دينار لكامل عام ١٩٩٢ الامر الذي سيؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية وتوفير مزيد من فرص العمل .

تاسعا : المالية العامة

لقد استمر التحسن في اداء المالية العامة خلال هذا العام ١٩٩٣ نتيجة التزام المملكة بتنفيذ برنامج التصحيح الأقتصادي والأجتماعي الوطني وقد تمثل ذلك في زيادة الأعتماد على الذات . اذ من المتوقع أن تتمكن الأيرادات المحلية من تغطية كامل النفقات الجارية بالأضافة الى ما نسبته ٦٠٪ من النفقات الرأسمالية .

ويتوقع ان ينعكس الاداء المالي الجيد لعام ١٩٩٣ على تحقيق فائض في الموازنة العامة يبلغ مقداره (٢٦٫٣) مليون دينار مع الاخذ بعين الاعتبار المنح والمساعدات الخارجية ، مقابل عجز مقداره (٤٨) مليون دينار قدر في موازنة ١٩٩٣ ، كما انخفض العجز بدون المنح والمساعدات الخارجية الى (١١٦) مليون دينار مقابل العجز المقدر بمبلغ (٢٠٣) مليون دينار ، اي بانخفاض نسبته حوالي

٤٣٪ . وقد ساهم في تحقيق ذلك ارتفاع الايرادات المحلية بما نسبته ٢ر٧٪ وانخفاض النفقات الرأسمالية بما نسبته حوالي ١٤٪ عن المقدر .

عاشرا : التشريعات المالية

عمدت الحكومة الى تطوير التشريعات المالية وتحديثها ، بما يتلاءم واحتياجات المملكة في هذا المجال ، حيث تم تحديث نظام اللوازم والنظام المالي لتبسيط الاجراءات وتعزيز دور اللامركزية مع احكام الرقابة الفاعلة على المال العام ، بالاضافة الى مكننة العمل والتوسع في تفويض الصلاحيات للتسهيل على المواطنين في مختلف انحاء المملكة . وقد رافق ذلك زيادة الحوافز الضريبية لتشجيع الصادرات الوطنية وتوسيع قاعدة المستفيدين من الاعفاء من ضريبة الدخل. كما ان الحكومة عاكفة على مراجعة شاملة للتشريعات الضريبية بقصد التخفيف والتسهيل والتقليل من عناء المواطنين ، واستبدال ضريبة الاستهلاك بضريبة المبيعات بقصد توسيع قاعدة المشاركة في العبء الضريبي بدلا من تحميله لفئة دون اخرى ، كما يتم حاليا العمل على تعديل قانون الجمارك ، وقانون ضريبة الدخل ، وقانون مؤسسة المناطق الحره ،وقانون تشجيع الاستثمار ،وقانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية ، وقانون سوق عمان المالي بما يمكن من زيادة الاستثمار وتشجيع تدفق رؤوس الاموال الخارجية ، كما تمت مراجعة العديد من القوانين التي تحكم عمل دائرة الاراضي والمساحة ، وسترفع جميع التعديلات المتعلقة بهذه التشريعات الى مجلسكم الكريم في الاسابيع القادمة .

حادي عشر : المديونية الداخلية والخارجية

أ – المديونية الخارجية وخدمتها :

لقد ساعد التزام الاردن بتنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي الوطني في بناء جسور التعاون والثقة مع الجهات الدائنة وساهم في اعادة هيكلة المديونية الخارجية التجارية والحكومية وكسر حدتها وتخفيض حجمها وبالتالي تخفيف عبء خدمتها مع المحافظة على مصداقية الاردن وسمعته . ويمكن ايجاز ما تحقق بهذا الشأن على النحو التالي : –

١ – توصلت الحكومة في نهاية شهر حزيران الماضي بعد جهود مضنية ومحادثات طويلة الى اتفاق اولي مع اللجنة التوجيهية للبنوك التجارية يتضمن اعادة هيكلة المديونية التجارية البالغة (٨٩٥) مليون دولار ، وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق بصيغته النهائية في لندن اول امس الجمعة الموافق ١٩٩٣/١٢/١٠ وقد كان نتيجة ذلك تخفيض ما يعادل ٦٠٪ من حجم هذه المديونية التي تشكل حوالي ١٢٪ من اجمالي المديونية الخارجية وتخفيف العبء السنوي لخدمتها الى حوالي النصف وبذلك تكون الحكومة قد اغلقت مرحلة المعاناة الطويلة التي كانت تثقل كاهل الاردن بأعباء مالية كبيرة في مجال المديونية التجارية ، واعادت تنظيم علاقاتها المالية مع البنوك التجارية الدولية ، بما يبعث على تعميق ثقة المستثمرين المحليين والاجانب بمستقبل اداء الاقتصاد الوطني .

٢ – كما تمكنت الحكومة من تخفيض حجم المديونية للقروض الخارجية الثنائية بمبلغ (٨٠) مليون دولار بشرائها بمعدل سعر بلغ ٣٦٪ من القيمة الاسمية .

٣ – كذلك تم الاتفاق على اعادة جدولة مبلغ (٣٨٧) مليون دولار امريكي من الديون الرسمية الثنائية التي تستحق خلال عام ١٩٩٣ بمدة سداد تتراوح ما بين (٢٠) عاما للقروض الحكومية و (١٥) عاما للقروض التصديرية منها فترة سماح تتراوح ما بين ٨ – ١٠ سنوات .

وفي هذا المجال تشير التقديرات الاولية الى ان حجم القروض الخارجية المتعاقد عليها وغير المسددة سينخفض بحوالي (٦٥٣) مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٣ او ما نسبته ٧ر٨٪ عما كان عليه في نهاية عام ١٩٩٢ ومن المتوقع ان ينخفض الرصيد الصافي للقروض المسحوبة وغير المسددة بحوالي (٦١٦) مليون دولار او ما نسبته ٣ر٩٪ عن عام ١٩٩٢ .

ويظهر الجدول التالي تطور حجم المديونية الخارجية للمملكة خلال السنوات ١٩٩٠–١٩٩٣ باعتماد أسعار صرف الدولار مقابل العملات الاجنبية في نهاية كل سنة :

بالمليون دولار

البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
			المتوقع في نهاية	
الرصيد المتعاقد عليه وغير المسدد	٩٢٣٤ر٠	٨٤٦٤ر٩	٧٥٢٩ر٧	٦٨٧٧
الرصيد الملتزم به وغير المسحوب	١٦١٨ر٥	١١١٨ر٩	٩٠٥ر١	٨٦٩
الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد	٧٦١٥ر٥	٧٣٤٦ر-	٦٦٢٤ر٦	٦٠٠٨

لقد تم خلال عام ١٩٩٣ تسديد مبلغ (٦٧٣) مليون دولار كأقساط وفوائد بعد استبعاد المبالغ المدفوعة لشراء الديون الخارجية ، وهذا يشكل ما نسبته ١٨٪ من اجمالي قيمة الصادرات من السلع والخدمات ، مقارنة بمبلغ (٥٥٠) مليون دولار اي ما نسبته ١٤٪ من اجمالي الصادرات لعام ١٩٩٢ ومن المتوقع ان تبلغ نسبة حجم الديون الخارجية المسحوبة وغير المسددة من الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١١٧٪ في نهاية عام ١٩٩٣ مقابل حوالي ١٤٢٪ في نهاية ١٩٩٢.

ب) المديونية الداخلية وخدمتها

تشير سجلات وزارة المالية الى ان حجم المديونية الداخلية في نهاية عام ١٩٩٣ سيبلغ حوالي (١١٠٢ر١) مليون دينار أي بزيادة مقدارها (٢٩ر٦) مليون دينار عن عام ١٩٩٢ استخدمت في شراء المديونية الخارجية وفيما يلي ملخص لتطور هذة المديونية لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ :

بالمليـون دينــــــــار

	١٩٩٢	١٩٩٣
– القروض من البنوك ومؤسسة الضمان الاجتماعي	٧٧ر٦	٦٣ر٦
– قروض ادوات الدين العام الداخلي	٤٣٨ر٥	٤٣٣ر٥
– سلفة البنك المـركـزي الاستثنائية	٣٩٠ر٠	٣٩٠ر٠
– سلفة البنك المـركـزي العــادية	١٦٦ر٤	٢١٥ر٠
المجمـــوع	١٠٧٢ر٥	١١٠٢ر١

دولـــــة الرئيــــــس

حضرات النواب المحترمين

في ضوء اداء الاقتصاد الوطني الجيد خلال عام ١٩٩٣ ومع الاخذ بعين الاعتبار التطورات الدولية والاقليمية وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصاد الاردني والاستمرار في النهج الحكومي المتمثل في تصحيح مسيرة الاقتصاد الوطني فقد تم وضع الاطار التالي لحركة المتغيرات الاقتصادية الكلية لعام ١٩٩٤ :-

١- السعي لتحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لا تقل عن ٥ر٥٪

٢- تخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي من ٣ر٩٩٪ عام ١٩٩٣ الى ٩٨ر٨٪ عام ١٩٩٤ .

٣- تخفيض عجز الميزان التجاري في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ١٠ر٤٪ عام ١٩٩٣ الى حوالي ٧ر٢٪ عام ١٩٩٤ .

٤- العمل على تخفيض عجز الموازنة بدون المنح كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٦ر٤٪ عام ١٩٩٣ الى ٥ر٣٪ عام ١٩٩٤ ، بينما الموازنة كما أعدت بلغ هذا العجز حوالي ٧٧ر٥٪ ونأمل أن يخفض خلال العام .

٥- المحافظة على استقرار نسبي في المستوى العام للاسعار بحيث تكون الزيادة بحدود ٤ر٥٪ لعام ١٩٩٤ .

٦- المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني والاستمرار في بناء احتياطي المملكة من العملات الاجنبية .

٧- تعزيز اوضاع ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات الوطنية وزيادة الانتاج المحلي وتشجيع قيام الصناعات الوطنية المنتجة للسلع التصديرية .

٨- الاستمرار في السعي لتخفيض حجم المديونية الخارجية واعبائها من خلال شراء الديون واعادة الهيكلة والعمل على تحويل بعض الديون الى منح . وستسعى الحكومة جاهدة مع الاسرة الدولية والدول الصديقة لتحقيق الوعود الرسمية التي قدمتها لتخفيض حجم عبء هذه المديونية بجميع الطرق المتاحة . وذلك تمكينا للاردن من تجاوز الاعباء التي تفوق قدراته الذاتية التي نجمت عن احتوائه لازمات وظروف عصفت بالمنطقة خارجة عن ارادته .

٩- المساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر والعمل على رفع مستوى معيشة المواطن من خلال رصد المخصصات اللازمة للمشاريع الصغيرة المكثفة للعمالة ودعم صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطني وتفعيل دورهما وزيادة فرص التدريب والتأهيل . والمضي في تنفيذ العديد من المشاريع الانتاجية الوطنية .

١٠- العمل على استرداد الكلفة الحقيقية للخدمات والسلع التي تقدمها الحكومة مع الاخذ بعين الاعتبار اهمية تقديمها بحد أعلى من الكفاءة والاقتدار .

١١- الاستمرار في دعم المواد التموينية الاساسية للمواطنين واتخاذ الاجراءات والتدابير لايصال الدعم الى مستحقيه وليس للقادرين وغيرهم على حد سواء .

دولـــــة الرئيــــس

حضرات النواب المحترمين

أن مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ الذي بين ايديكم يمثل الخطة السنوية التي ستعتمدها الحكومة في السنة الثالثة من سنوات برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ سياساتها وتحقيق اهدافها في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتموينية وقد تميز هذا المشروع بما يلي :

١- كفاية الايرادات العامة بما فيها المنح والمساعدات الخارجية لتغطية جميع النفقات الجارية والرأسمالية المقدرة لعام ١٩٩٤ .

٢- اعداد موازنات مستقلة لكل محافظة تتضمن نفقاتها الجارية والرأسمالية وذلك تنفيذاً لتوجه الحكومة نحو اللامركزية ولتحقيق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الاقتصادي وبهدف تسهيل الاجراءات وتوفير الوقت والجهد والمال على المواطنين الكرام .

٣- التوجه لمعالجة المشكلة الاساسية المتمثلة بانخفاض الانتاجية من خلال رفع الكفاءة الانتاجية في القطاعين العام والخاص بادخال التطورات التكنولوجية وزيادة فرص التدريب والمرونة في هيكلة الاجور والتطوير الاداري على مختلف المستويات .

وفيما يلي اهم المرتكزات الاساسية التي اعتمدت لتحديد ابعاد مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ :-

١- الاستمرار في تبني سياسة الاعتماد على الذات من خلال السعي لتمكين الايرادات المحلية من تغطية جميع النفقات الجارية والرأسمالية .

٢- القيام بتحديث التشريعات المالية من خلال اجراء اصلاح ضريبي شامل كما اسلفت وتطوير طرق ووسائل الجباية وتبسيط الاجراءات .

٣- ايلاء قواتنا المسلحة الباسلة والاجهزة الامنية المختلفة كل الاهتمام والدعم برصد المخصصات اللازمة لتمكينها من القيام بواجبها ودورها المتميز في تحقيق الامن الاجتماعي والاقتصادي للوطن والمواطن والذي بدونه لن يتحقق النمو والازدهار والاستقرار المنشود .

٤- العمل على دعم الانتاج المحلي وتشجيع الصادرات الوطنية وزيادة الاستثمار ، بتقديم الحوافز الضريبية المناسبة وازالة جميع العوائق الادارية والبيروقراطية .

٥- العمل على تعزيز البنية الاساسية ورفع سويتها وتوسيع مجالات الخدمة فيها خاصة فيما يتعلق بقطاعات التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية ، وتمكين هذه القطاعات من مواكبة الطلب المتزايد على الخدمات التي توفرها واداء الخدمة المطلوبة على الوجه الاكمل . وتعميقا لمبدأ الرعاية الصحية فان الحكومة عاكفة على دراسة توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل كافة المواطنين .

٦- اعطاء اهمية خاصة لقطاع المياه والري وقطاع المواصلات والكهرباء ورصد المخصصات اللازمة لها مما سيؤدي الى تشجيع الاستثمار الوطني .

دولة الرئيـــــــس

حضرات النواب المحترمين

انطلاقا من المرتكزات الاساسية التي اعتمدت لتحديد ابعاد الموازنة للسنة المالية ١٩٩٤ ارجو ان أعرض الملامح الرئيسة التي تضمنها هذا المشروع والمبينة تفاصيلها بالجدول المرفق بخطابي هذا :-

اولا : قدرت الايرادات العامة بما فيها المنح والمساعدات الخارجية بمبلغ (١٤٨٧ر١) مليون دينار بزيادة نسبتها (٨ر٧٪) عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٣ من اصلها مبلغ (١٢٧٥ر٧) مليون دينار ايرادات محلية جارية تغطي ما نسبته حوالي ٨٦٪ من اجمالي النفقات الجارية والرأسمالية.

ثانيا : قدر اجمالي النفقات بمبلغ (١٤٨٧ر١) مليون دينار اي بزيادة نسبتها حوالي (١١٪) عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٢ من اصلها مبلغ (١١٢٨ر٤) مليون دينار نفقات جارية مقابل مبلغ (١٠٩٤ر٣) مليون دينار لعام ١٩٩٢ كاعادة تقدير . ومبلغ (٣٥٨ر٧) مليون دينار نفقات رأسمالية مقابل مبلغ (٢٩٢ر٧) مليون دينار لعام ١٩٩٣ كاعادة تقدير .

و أبين فيما يلي توزيع مخصصات مشروع قانون الموازنة على القطاعات المختلفة :-

	المبلغ / مليون دينار
- قطاع الادارة العامة	١٦ر٠
- قطاع الدفاع والامن والنظام الداخلي	٣٧٨ر١
- قطاع الشؤون الدولية	١٦ر٤
- قطاع الادارة المالية بما فيها دعم المؤسسات العامة ودعم المواد التموينية وخدمة المديونية والتقاعد والتعويضات .	٤٩٤ر١
- قطاع خدمات التنمية الاقتصادية	٢٤٩ر٠
- قطاع الخدمات الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة .	٢٥٢ر٤
- قطاع الثقافة والاعلام والشباب والنقل والبريد والاتصالات	٨١ر١
المجمـــــوع	١٤٨٧ر١

علما بأن جزءا من المخصصات المرصودة تحت فصل وزارة المالية ووزارة التخطيط تخص بعض القطاعات الاخرى . التي ذكرت اعلاه .

ثالثا : عجز الموازنة : لقد اختفى عجز الموازنة التقليدي من مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين ايديكم الذي كان يظهر في مشاريع موازنات السنوات السابقة والذي يمثل الفرق بين الايرادات العامة بما فيها المنح والمساعدات الخارجية والنفقات العامة التي تمثل النفقات الجارية والرأسمالية ، واذا ما استثنينا المنح والمساعدات الخارجية المقدرة لعام ١٩٩٤ بمبلغ (١٥٦) مليون دينار من الايرادات العامة يصبح العجز قبل المنح والمساعدات المقدر لعام ١٩٩٤ (١٥٦) مليون دينار مقابل العجز المقدر لعام ١٩٩٣ بمبلغ (٢٠٣) مليون دينار وهذا يعكس تحسنا ملحوظا في اداء المالية العامة.

رابعا : قدرت موازنة التمويل بمبلغ (٣٠٠ر١) مليون دينار لتسديد اقساط القروض الخارجية والداخلية وذلك من خلال اعادة الجدولة والحصول على قروض داخلية وخارجية ميسرة ، مقارنة مع مبلغ (٢٨١ر٢) مليون دينار كأعادة تقدير لعام ١٩٩٣ .

خامسا : تضمن هذا المشروع رصد مخصصات بمبلغ (٦٦) مليون دينار للمشاريع الانمائية والرأسمالية كموازنة طارئة يتم تنفيذها في حال توفر تمويل اضافي من المنح والمساعدات الخارجية او

القروض الميسرة وفق الاولويات لتلك المشاريع .

ومن الجدير بالذكر هنا ان ارقام نفقات القطاعات التي ذكرت لا تمثل كامل الانفاق الحكومي بل يضاف اليها انفاق المؤسسات العامة الذي يقدر لعام ١٩٩٤ بحوالي (٤٩٥) مليون دينار وبذلك يصبح الانفاق العام بحدود ملياري دينار اردني او ما نسبته حوالي (٥٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لعام ١٩٩٤ . علما بانه سيتم تقديم موازنات المؤسسات العامة ضمن مجلد واحد لمجلسكم الكريم قبل نهاية هذا العام لدراستها من قبل اللجنة المالية .

دولة الرئيـــــــــس

حضرات النواب المحترمين

لقد اسهم الدعم الخارجي المقدم من الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية المتخصصة التي تستحق منا كل الشكر في دعم ميزان المدفوعات وساعد في معالجة فجوة التمويل الخارجية وادى الى استقرار احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية .

دولة الرئيـــــــس

حضرات النواب المحترمين

يتميز مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين ايديكم بالتأكيد على مبدأ الاعتماد على الذات . وغني عن الذكر هنا ان المال العام هو مالكم ، مال الامة جميعا فأذا اردتم المزيد من الانفاق فلا بد لكم من رفع المزيد من الضرائب والرسوم لتوفير المال اللازم لذلك الانفاق واذا اردتم تخفيض الضرائب والرسوم فلا بد لكم من تخفيض الانفاق ، لقد وصلت هذه الموازنة الى المعادلة المتزنة الحكيمة واعتقد انها العادلة بين مستوى الضرائب وحجم الانفاق ، وبالرغم من ان موارد هذا البلد المادية محدودة ، كما تعلمون حضراتكم ، الا انه غني بقيادته الهاشمية الحكيمة التي تعمل بلا كلل للحفاظ على صورة الاردن الحضارية المشرقة في المحافل الدولية وتعزيزها وتوفير سبل الاستقرار والازدهار والبناء في هذا البلد الاشم كما وانه غني بشعبه الوفي الصابر المكافح ، وقواته المسلحة الباسلة واجهزته الامنية الساهرة علىأمن وطمأنينة مواطنيه ، وانني اذ اضع مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤ امام مجلسكم الكريم لاذكر بقول جلالة الملك المعظم حفظه الله ((ان العبرة ليست في حجم المخصصات وكثرة الانفاق وسرعة استهلاك الموارد بل الامر عندي هو في حسن استخدام الموارد والحرص في الانفاق وسرعة الانجاز وكمال العمل وكفاءة الادارة والاخلاص والانتماء للواجب والمسؤولية)) . وانني ادعو الله ان يحفظ جلالة القائد الباني وان يمد في عمره وان يحفظ سمو ولي العهد الامير الحسن الذي نفخر بعطائه وابداعه وجهده الموصول في خدمة الوطن وبنائه وان يحفظ شعبنا الابي ويصون وحدته ويهدينا واياكم لما فيه خير الوطن ورفعته .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سامي قمـــــــوه

وزيـــــر الماليـــــه

جدول رقم (١) مرفق بخطاب الموازنة لسنة ١٩٩٤

ملخص لابعاد قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٤

	بالمليون دينار
اولا : الايرادات	
١ - الايرادات الجارية	
- الايرادات المحلية	١٢٧٥ر٧
- المنـــح	١٥٠ر٠
مجموع الايرادات الجارية	١٤٢٥ر٧
٢ - الايرادات الرأسمالية	
- اقساط القروض المستردة	٥٥ر٠
- المنح الفنية لتمويل مشاريع انمائية	٦ر٤
مجموع الايرادات الرأسمالية	٦١ر٤
اجمالي الايرادات	١٤٨٧ر١
ثانيا : النفقـــات	
١ - النفقات الجارية	
- نفقات الجهاز المدني	٣٥٨ر٢
- نفقات الجهاز العسكري	٣٤٨ر٢
- النفقات الاخرى (بما في ذلك دعم المواد التموينية وفوائد القروض ونفقات التقاعد والتعويضات)	٤٢٢ر٠
مجموع النفقات الجارية	١١٢٨ر٤
٢ - النفقات الرأسمالية	
- نفقات المشاريع الانمائية المموله من الايرادات	٢٤٩ر٤
- نفقات المشاريع الانمائية الممولة من القروض والمنح الفنية	١٠٩ر٣
مجموع النفقات الرأسمالية	٣٥٨ر٧
اجمالي النفقات	١٤٨٧ر١
ثالثا : عجز الموازنة قبل التمويل	---
رابعا : موازنة التمويـــل	
١ - مصادر التمويل	
- قروض لتمويل مشاريع انمائية	١٠٢ر٩
- قروض مؤسسات دوليـــة	٩٢ر٠
- قروض داخليـــة	٣٠ر٠
- اقساط القروض المعاد جدولتها	٧٥ر٢
مجموع مصادر التمويل	٣٠٠ر١
٢ - الاستخدامات	
- تسديد عجز الموازنة قبل التمويل	--
- تسديد اقساط القروض الخارجية	٢٦٤ر٧
- تسديد اقساط القروض الداخلية	٣٥ر٤
مجموع الاستخدامات	٣٠٠ر١
خامسا : الموازنة الرأسمالية (الباب الثاني)	
١ - منح ومساعدات وقروض ميســـرة	٦٦ر٠
٢ - المشاريع والنفقات الرأسمالية	٦٦ر٠

فهرس
الجداول الملحقة بخطاب قانون الموازنة
لعام ١٩٩٤

جدول رقم (أ)
خلاصة الموازنة العامة للسنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٤

(بالمليون دينار)

الايرادات	فعلي ١٩٩٢	المقدر ١٩٩٣	اعادة تقدير ١٩٩٣	المقدر ١٩٩٤
١- الأيرادات المحلية	١١٦٨,٩	١١٤٥,٠	١١٧٦,٣	١٢٧٥,٧
١- الضرائب على الدخل والأرباح	١٠٩,٥	١٢٠,٠	١٢٠,٠	١٣٣,٠
٢- الضرائب الجمركية	٤٢٤,٨	٣٧٩,٠	٤١٨,٠	٤٤٠,٠
٣- الضرائب الاضافية	٨٧,٨	٩٠,٠	٩٢,٥	٩٨,٠
٤- الضرائب الأخرى (بيع العقار)	١٧,٢	١٦,٠	١٩,٠	١٩,٠
٥- الرخص	٧٠,٥	٧٠,٢	٦٦,٢	٦٨,٧
٦- الرسوم	١٠٤,٩	١٠٠,٠	١٠٩,٥	١١٩,٨
٧- البرق والبريد والهاتف	١٢٠,٢	١٢٢,٠	١٢٨,٠	١٥٣,٠
٨- العوائد والأرباح	٤٩,٤	٥٧,٠	٤٧,٠	٥٠,٠
٩- فوائد القروض المستردة	١٧,٨	٢٠,٠	٢٠,٠	٢١,٠
١٠- الايرادات المختلفة	١٦٦,٨	١٧٠,٨	١٥٦,١	١٧٣,٢
٢- المنح	١٢٨,٥	١٥٠,٠	١٣٩,٠	١٥٠,٠
أ- ملحة مجموعة السوق الاوروبية المشتركة	٦٣,٢	٢١,٨	٢١,٨	٢٠,٠
ب- منح ملتزم بها	٥٩,٧	٣٦,٦	٢٥,٢	٢٦,٠
ج- منح منتظرة	٥,٦	٩١,٦	٩٢,٠	١٠٤,٠
مجموع الايرادات الجارية	١٢٩٧,٤	١٢٩٥,٠	١٣١٥,٣	١٤٢٥,٧
٣- الايرادات الرأسمالية	٥٧,٢	٥٥,٠	٥٣,٠	٦١,٤
وفر الموازنة الجارية	٣٠٧,٤	٢٣٧,٥	٢٦٦,٠	٢٩٧,٣
أ- اقساط القروض المستردة	٥٢,٤	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٥,٠
ب- منح آتية لتمويل مشاريع انمائية	٤,٨	٥,٠	٣,٠	٦,٤
عجز الموازنة الرأسمالية	١٨٣,٧	٢٨٥,٥	٢٣٩,٧	٢٩٧,٣
مجموع الايرادات	١٣٥٤,٦	١٣٥٠,٠	١٣٦٨,٣	١٤٨٧,١
العجز		٤٨,٠		٠,٠
المجموع	١٣٥٤,٦	١٣٩٨,٠	١٣٦٨,٣	١٤٨٧,١

النفقات	فعلي ١٩٩٢	المقدر ١٩٩٣	اعادة تقدير ١٩٩٣	المقدر ١٩٩٤
١- النفقات الجارية	٩٤٠,٠	١٠٥٧,٥	١٠٤٩,٣	١١٢٨,٤
أ- الوزارات والدوائر الحكومية	٣٠٩,٩	٣٦٥,٧	٣٦٢,٣	٤٣٤,٤
- الوزارات والدوائر المدنية	٢٥٢,٩	٣٠٢,١	٢٩٨,٧	٣٥٨,٢
- الأمن العام	٤٧,٤	٥٨,١	٥٨,١	٦٩,٥
- الدفاع المدني	٤,٦	٥,٥	٥,٥	٦,٧
ب- وزارة الدفاع	٢٢٠,٧	٢٣٦,٠	٢٣٦,٠	٢٧٢,٠
- القوات المسلحة	٢٢٠,٧	٢٣٦,٠	٢٣٦,٠	٢٤٧,٠
- الخدمات الطبية				٢٥,٠
ج- النفقات الأخرى	٤٠٩,٤	٤٥٥,٨	٤٥١,٠	٤٢٢,٠
١- دعم المواد التموينية	٤٠,٠	٣٦,٠	٣٦,٠	٣٠,٠
٢- اعاشة النازحين	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠
٣- النفقات الطارئة وأخرى	١,٢	٥,٠	٥,٠	٣,٠
٤- فوائد القروض الداخلية	٣٢,١	٣٤,٠	٣٠,٥	٣٦,٥
٥- فوائد قروض اسكان أبو نصير	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
٦- فوائد القروض الخارجية	١٣٢,٧	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠
٧- التقاعد والتعويضات	١٠٥,٦	١٣٥,٥	١٣٥,٥	١٤٦,٧
٨- الضمان الأجتماعي	٤,٥	٤,٥	٤,٤	٥,٣
٩- النفقات العامة	٦٠,٢	٦٥,٧	٦٥,٧	١٧,٨
١٠- دعم المؤسسات	٢٠,٧	٣٢,٣	٣٢,٣	٣٧,٩
١١- دعم اوقاف الضفة الغربية	٣,٦	٤,٤	٤,٤	٦,١
١٢- البعثات العلمية	٦,٧	٨,٧	٧,٩	٨,٧
١٣- المساهمات	٠,٠	٢,٤	٢,٠	٢,٧
٢- النفقات الرأسمالية	٢٤٠,٩	٣٤٠,٥	٢٩٢,٧	٣٥٨,٧
أ- المشاريع الانمائية الممولة من الأيرادات	١٩١,٠	٢٤٩,١	٢٢٣,١	٢٤٩,٤
١- مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية	١٥٠,٣	٢١٤,٨	١٨٨,٨	٢١٠,٢
٢- المساهمة في مشاريع المؤسسات	٣٧,٢	٣٠,١	٣٠,١	٣٥,٧
٣- الإستملاكات	٣,٥	٤,٢	٤,٢	٣,٥
ب- المشاريع الإنمائية الممولة من القروض والمنح الآتية	٤٩,٩	٩١,٤	٦٩,٦	١٠٩,٣
مجموع النفقات	١١٨٠,٩	١٣٩٨,٠	١٣٤٢,٠	١٤٨٧,١
الوفر	١٧٣,٧		٢٦,٣	
المجموع	١٣٥٤,٦	١٣٩٨,٠	١٣٦٨,٣	١٤٨٧,١

هكذا من الأصل

تابع جدول رقم (٢)

موازنة التمويل

(بالألف دينار)

أولا : مصادر التمويل				
أ القروض الخارجية				
١ القروض لتمويل مشاريع إنمائية	٤٩١٥١	٨٦٣٢٣	٦٦٦٨٧	١٠٢٨٨٣
٢ قروض مؤسسات دولية	٢٦١٤٢٠	١٨٤٧٦٦	٤٣٠٠٠	٩٢٠٥٢
٣ قروض مشتريات حبوب	٢٧٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	...
[redacted]	٣٣٧٥٧١	٢٨٩٠٨٩	١٢٧٦٨٧	١٩٤٩٣٥
ب القروض الداخلية	...	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠٠
ج تخفيض الأرصدة النقدية لوزارة المالية	...	٤٠٠٠٠	...	...
د وفر الموازنة	١٧٤٠٧٨	...	٢٦٣٩٣	...
هـ أقساط القروض المعاد جدولتها	...	...	١١٥٠٨٩	٧٥٢٠٩
[redacted]	٥١١٦٤٩	٣٥٩٠٨٩	٢٨١١٦٩	٣٠٠١٤٤
الموازنة الرأسمالية / الباب الثاني				
- منح ومساعدات وقروض ميسرة	...	...	...	٦٦٠٠٠

ثانيا : الإستخدامات				
أ تسديد عجز الموازنة	...	٤٧٩٢٣	...	...
ب تسديد أقساط القروض				
١ تسديد أقساط القروض الخارجية	١١٩٨٣١	٢٦٣٤٩٧	٢٢٣٥٠٠	٢٦٤٦٧٠
٢ تسديد أقساط القروض الداخلية	٥١١٧٦	٤٧٦٦٩	٤٧٦٦٩	٣٥٤٧٤
[redacted]	١٧١٠٠٧	٣٥٩٠٨٩	٢٨١١٦٩	٣٠٠١٤٤
	٣٤٠٦٤٢	...	...	...
الموازنة الرأسمالية / الباب الثاني				
- المشاريع والنفقات الرأسمالية	...	...	...	٦٦٠٠٠

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

1993-1985

مليون دينار

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الزراعة و القنص و الغابات و صيد الاسماك	84.40	96.20	126.60	114.50	131.70	179.60	174.30	220.40	244.90
المناجم و المحاجر	65.60	68.30	66.90	82.40	154.50	158.80	124.90	119.10	100.60
الصناعات التحويلية	205.40	193.90	213.60	197.00	254.70	345.20	343.70	406.70	451.40
الكهرباء و المياة	40.10	44.20	48.50	50.60	52.80	53.30	62.00	70.90	75.30
التشييد	155.70	144.30	126.00	118.40	106.70	111.60	125.70	154.00	180.20
تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق	289.40	273.50	269.10	257.20	180.60	207.90	254.70	256.80	287.60
النقل و التخزين و الاتصالات	265.40	274.70	277.40	294.50	359.10	362.00	365.50	428.00	470.80
منتجو الخدمات الحكومية	323.80	365.10	383.70	415.00	427.80	444.90	471.30	555.00	643.80
خدمات المال و التأمين و العقارات و الاعمال	302.70	312.00	320.60	371.80	378.70	374.50	456.10	513.50	585.40
الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	1732.50	1772.20	1832.40	1901.40	2068.10	2275.30	2420.10	2759.60	3077.20
الضرائب غير المباشرة	237.30	342.40	330.30	317.00	261.80	337.20	359.30	474.60	518.50
الناتج المحلي الاجمالي بسعر المنتجين	1969.80	2114.60	2162.70	2218.40	2329.90	2612.50	2779.40	3234.20	3595.70

المصدر : دائرة الأحصاءات العامة

نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

1993-1985

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الزراعة و القنص و الغابات و صيد الاسماك	6.00	13.98	31.60	-9.56	15.02	36.37	-2.95	26.45	11.12
المناجم و المحاجر	7.90	4.12	-2.05	23.17	87.50	2.78	-21.35	-4.64	-15.53
الصناعات التحويلية	-12.10	-5.60	10.16	-7.77	29.29	35.53	-0.43	18.33	10.99
الكهرباء و المياة	253.00	10.22	9.73	4.33	4.35	0.95	16.32	14.35	6.21
التشييد	-12.30	-7.32	-12.68	-6.03	-9.88	4.59	12.63	22.51	17.01
تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق	3.00	-5.49	-1.61	-4.42	-29.78	15.12	22.51	0.82	11.99
النقل و التخزين و الاتصالات	18.40	3.50	0.98	6.16	21.94	0.81	0.97	17.10	10.00
منتجو الخدمات الحكومية	11.80	12.75	5.09	8.16	3.08	4.00	5.93	17.76	16.00
خدمات المال و التأمين و العقارات و الاعمال	4.10	3.07	2.76	15.97	1.86	-1.11	21.79	12.58	14.00
الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	3.30	2.29	3.40	3.77	8.77	10.02	6.36	14.03	11.51
الضرائب غير المباشرة	10.90	44.29	-3.53	-4.03	-17.41	28.80	6.55	32.09	9.25
الناتج المحلي الاجمالي بسعر المنتجين	4.20	7.35	2.27	2.58	5.03	12.13	6.39	16.36	11.18

المصدر : دائرة الأحصاءات العامة

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (100=1985)

1992-1985

مليون دينار

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الزراعة و القنص و الغابات و صيد الاسماك	84.40	86.70	116.10	140.40	113.40	149.80	129.70	153.00	168.30
المناجم و المحاجر	65.60	72.40	75.50	70.00	77.40	67.60	54.10	53.80	52.40
الصناعات التحويلية	205.40	197.10	203.60	164.80	204.40	224.00	218.30	249.50	264.50
الكهرباء و المياة	40.10	60.80	64.70	63.10	69.40	53.30	56.20	61.70	64.20
التشييد	155.70	152.60	135.20	150.90	123.30	128.10	141.50	164.00	183.70
تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق	289.40	271.50	264.20	228.80	77.50	54.30	70.20	65.60	70.20
النقل و التخزين و الاتصالات	265.40	275.10	290.40	288.80	279.90	270.20	247.80	279.40	293.40
منتجو الخدمات الحكومية	323.80	348.60	376.40	401.50	385.50	383.60	390.20	414.60	439.50
خدمات المال و التأمين و العقارات و الاعمال	302.70	313.80	318.10	348.70	322.30	308.90	358.50	383.30	402.50
الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	1732.50	1778.60	1844.20	1855.80	1662.70	1659.80	1688.90	1840.80	1954.90
الضرائب غير المباشرة	237.30	343.60	332.40	309.60	210.50	246.00	250.70	316.60	326.70
الناتج المحلي الاجمالي بسعر المنتجين	1969.80	2122.20	2176.60	2166.40	1873.20	1905.80	1939.60	2157.40	2281.70

المصدر : دائرة الأحصاءات العامة

هكذا من الأصل

نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (1985=100)

1992-1985

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الزراعة و القنص و الغابات و صيد الاسماك	10.50	2.73	33.91	20.93	-19.23	32.10	-13.42	17.96	10.00
المناجم و المحاجر	-3.30	10.37	4.28	-7.28	10.57	-12.66	-19.97	-0.55	-2.60
الصناعات التحويلية	-4.80	-4.04	3.30	-19.06	24.03	9.59	-2.54	14.29	6.01
الكهرباء و المياة	20.70	51.62	6.41	-2.47	9.98	-23.20	5.44	9.79	4.05
التشيد	-13.40	-1.99	-11.40	11.61	-18.29	3.89	10.46	15.90	12.01
تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق	12.30	-6.19	-2.69	-13.40	-66.13	-29.94	29.28	-6.55	7.01
النقل و التخزين و الاتصالات	35.50	3.65	5.56	-0.55	-3.08	-3.47	-8.29	12.75	5.01
منتجو الخدمات الحكومية	2.60	7.66	7.97	6.67	-3.99	-0.49	1.72	6.25	6.01
خدمات المال و التأمين و العقارات و الاعمال	2.10	3.67	1.37	9.62	-7.57	-4.16	16.06	6.92	5.01
الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	5.70	2.66	3.69	0.63	-10.41	-0.17	1.75	8.99	6.20
الضرائب غير المباشرة	8.70	44.80	-3.26	-6.86	-32.01	16.86	1.91	26.29	3.19
الناتج المحلي الاجمالي بسعر المنتجين	6.10	7.74	2.56	-0.47	-13.53	1.74	1.77	11.23	5.76

المصدر : دائرة الأحصاءات العامة

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة(1986=100)

1993-1985

مليون دينار

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
جميع المواد	100.00	100.00	99.80	106.40	133.80	155.40	186.10	174.80	182.80
المواد الغذائية	98.50	100.00	98.50	103.90	125.50	151.20	167.90	173.00	173.60
ملابس وأحذية	110.70	100.00	103.80	108.10	177.40	231.80	258.10	280.20	297.90
السكن والنفقات المنزلية	101.70	100.00	96.70	103.60	117.60	130.90	138.20	142.70	159.10
السلع والخدمات الأخرى	96.20	100.00	104.50	113.90	153.80	167.90	175.70	181.70	191.20

* حتى 1993/11/30

المصدر : دائرة الأحصاءات العامة

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة

لأشهر عام 1993

مليون دينار

	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول
جميع المواد	180.50	182.20	182.70	185.50	181.40	181.00	181.20	181.60	184.00	185.20	186.50	
المواد الغذائية	171.10	175.30	176.40	183.10	172.40	168.80	168.20	167.60	173.50	175.60	177.70	
ملابس وأحذية	294.60	294.70	295.60	295.60	296.20	296.60	297.80	299.70	299.70	300.90	306.50	
السكن والنفقات المنزلية	156.60	156.70	156.70	156.70	156.70	160.60	161.10	161.10	161.10	161.20	161.20	
السلع والخدمات الأخرى	189.30	189.30	189.30	189.40	190.10	190.10	190.90	193.50	193.20	193.90	194.10	

المصدر : دائرة الأحصاءات العامة

الأيرادات والنفقات العامة الفعلية ومصادر التمويل

1994-1985

مليون دينار

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الايرادات العامة	647.09	670.88	676.77	721.29	855.47	938.20	1117.05	1358.73	1368.30	1487.10
الايرادات الجارية	440.80	514.39	531.53	544.35	565.40	744.07	828.78	1168.92	1176.30	1275.73
المساعدات المالية	187.84	143.71	127.54	155.43	261.72	164.28	230.25	137.42	142.00	156.37
اقساط القروض المستردة	18.45	12.78	17.70	21.51	28.35	29.85	58.02	52.39	50.00	55.00
النفقات العامة	759.32	824.06	875.06	925.86	992.58	1032.64	1094.55	1177.79	1341.91	1487.10
النفقات الجارية	542.51	570.53	602.66	669.56	749.67	841.38	904.07	929.55	1049.18	1128.43
الجهاز المدني ونفقات أخرى	318.46	320.94	349.81	412.23	498.15	586.70	634.38	656.77	749.63	780.28
الجهاز العسكري	224.05	249.59	252.85	257.33	251.52	254.68	269.69	272.78	299.55	348.15
النفقات الرأسمالية	216.81	253.53	272.40	256.30	242.91	191.26	190.48	248.24	292.73	358.67
وفر الالتزامات المدورة	25.00				5.01					
الوفر أو العجز قبل التمويل	-87.23	-153.18	-198.29	-204.57	-132.10	-94.43	22.50	180.94	26.39	0.00
موازنة التمويل										
المصادر	197.71	234.55	193.20	232.55	228.07	231.59	429.52	328.42	254.77	300.14
الاستخدامات	133.60	310.46	289.04	332.72	241.84	181.86	134.65	171.00	281.16	300.14
العجز قبل التمويل	87.23	153.18	198.29	204.57	132.10	94.43	0.00	0.00	0.00	0.00
تسديد اقساط(داخلية وخارجية)	46.37	157.28	90.75	128.15	109.74	87.43	134.65	171.00	281.16	300.14
الوفر أو العجز بعد التمويل	64.11	-75.92	-95.84	-100.16	-13.77	49.73	317.37	338.36	0.00	0.00

* تضمن قانون الموازنة العامة لسنة 1991 موازنة طارئة قدرت مصادر تمويلها بمبلغ (186.5) مليون دينار استخدم منها (95.0) مليون دينار وأعيد رصد مبلغ (27.4) مليون دينار لعام 1992

** إعادة تقدير

*** تقدير

المصدر : دائرة الموازنة العامة

الضرائب الجمركية و الدخل والارباح و العقارات

1994-1985

مليون دينار

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	*1993	**1994
الضرائب الجمركية	163.70	163.60	166.80	178.60	181.40	207.10	232.20	424.77	418.00	440.00
الرسوم الجمركية	115.70	109.30	105.80	113.40	100.40	112.30	130.20	277.86	240.00	248.00
رسوم المكوس و الانتاج/ضريبة الاستهلاك	45.80	51.60	58.30	61.20	77.50	90.40	96.10	138.42	170.00	183.00
الغرامات و المصادرات	2.20	2.70	2.70	4.00	3.50	4.40	5.90	8.49	8.00	9.00
الضرائب على الدخل و الارباح	54.45	47.97	45.33	43.40	51.46	114.19	92.78	109.51	120.00	133.00
الشركات المساهمة	32.13	24.75	21.01	20.22	28.25	87.23	64.19	72.72	76.00	80.00
الافراد	12.96	13.38	14.19	13.32	13.26	15.78	16.50	22.22	27.00	34.00
ضريبة الموظفين والمستخدمين	7.06	7.84	7.83	7.66	7.95	8.78	9.24	11.17	13.00	14.00
ضريبة الخدمات الاجتماعية	2.30	2.00	2.30	2.20	2 00	2.40	2.85	3.40	4.00	5.00
الضرائب و الرسوم على العقارات	19.50	16.10	13.80	14.40	20.00	20.60	34.60	44.54	49.00	50.00
ضريبة بيع العقارات	6.80	5.60	4.80	5.10	7.70	7.70	13.30	17.20	19.00	19.00
رسوم تسجيل الاراضي	12.70	10.50	9.00	9 30	12.30	12.90	21.30	27.34	30.00	31.00

* اعـادة تـقـديـر

** مـقـدر

المصـدر : دائرة الموازنة العامة

الدين العام الخارجي

1993-1988

مليون دولار امريكي

	1988			1989			1990			1991			1992			1993		
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
البلدان العربية	468.10	113.20	581.30	420.80	161.40	582.20	423.00	149.80	572.80	421.50	150.90	572.40	402.60	145.30	547.90	399.10	146.00	545.10
القروض الثنائية	45.00	0.00	45.00	45.00	0.00	45.00	45.00	0.00	45.00	45.00	0.00	45.00	47.50	0.00	47.50	47.40	0.00	47.40
الصناديق	423.10	113.20	536.30	375.80	161.40	537.20	378.00	149.80	527.80	376.50	150.90	527.40	355.10	145.30	500.40	351.80	146.00	497.80
البلدان الصناعية	2415.40	875.90	3291.30	2555.30	775.50	3330.80	3373.50	899.10	4272.60	3374.70	475.80	3850.50	3547.30	314.60	3861.90	3750.60	266.70	4017.30
القروض الثنائية	1082.50	99.70	1182.20	1091.10	77.90	1169.00	1318.90	333.10	1652.00	1818.20	359.00	2177.20	1995.10	206.70	2201.80	2018.00	183.80	2201.80
القروض التصديرية	1352.90	776.20	2129.10	1494.20	667.60	2161.80	2054.80	566.00	2620.80	1558.50	116.80	1673.30	1552.20	108.10	1660.30	1721.80	82.90	1804.70
البلدان الاخرى	481.40	148.10	629.50	612.80	26.80	639.60	802.60	28.30	830.90	615.50	1.20	616.70	102.20	0.00	102.20	44.80	10.00	54.80
المصارف الاجنبية	1253.60	59.30	1312.90	1341.40	59.30	1400.70	1440.10	0.00	1440.10	1325.00	0.00	1325.00	1115.20	0.00	1115.20	220.00	0.00	220.00
الشركات الاجنبية	58.50	0.00	58.50	58.50	0.00	58.50	58.40	0.00	58.40	51.10	0.00	51.10	43.30	0.00	43.30	40.50	0.00	40.50
مصادر اخرى	723.20	389.90	1113.10	759.90	352.50	1112.40	874.50	500.50	1375.00	878.90	491.00	1369.90	835.90	445.20	1281.10	875.70	446.70	1322.40
مؤسسات بريتن ودز	465.60	245.20	710.80	471.50	232.80	704.30	583.70	272.90	856.60	590.60	279.50	870.10	607.50	228.00	835.50	633.60	191.60	825.20
مؤسسات التنمية الاخرى	257.60	144.70	402.30	288.40	119.70	408.10	290.80	227.60	518.40	288.30	211.50	499.80	228.40	217.20	445.60	242.00	255.10	497.10
المجموع الأول	5400.20	1598.40	6998.60	5748.70	1375.50	7124.20	6772.10	1577.70	8349.80	6666.70	1118.90	7785.60	6046.50	905.10	6951.60	5330.50	869.40	6199.90
السندات	436.10	0.00	436.10	257.50	0.00	257.50	255.50	0.00	255.50	242.30	0.00	242.30	220.90	0.00	220.90	247.99	0.00	247.99
حزم تطوير	351.60	211.90	563.50	445.70	73.50	519.20	547.90	40.80	588.70	420.70	0.00	420.70	357.20	0.00	357.20	429.40	0.00	429.40
المجموع الثاني	6189.90	1798.30	7988.20	6451.90	1449.00	7900.90	7575.50	1618.50	9194.00	7329.70	1118.90	8448.60	6624.60	905.10	7529.70	6007.89	869.40	6877.29
القروض قصيرة الأجل	315.6	0	315.60	159.1	0	159.1	40	0	40	16.3	0	16.3	0	0	0	0	0	0
المجموع العام	6505.50	1798.30	8303.80	6611.00	1449.00	8060.00	7615.50	1618.50	9234.00	7346.00	1118.90	8464.90	6624 60	905 10	7529.70	6007.89	869.40	6877.29

المصدر : وزارة المالية

الرصيد القائم للدين العام الداخلي

بالألف دينار

السنة	أذونات الخزينة	السندات والأوراق الحكومية	سندات المؤسسات العامة	سندات الخزينة	سلف البنك المركزي للحكومة	المجموع العام
1988	238,000	127,500	18,150	75,000	463,124	921,774
1989	224,000	134,500	18,325	82,000	536,144	994,969
1990	217,000	134,500	18,325	95,000	572,794	1,037,619
1991	242,000	156,500	40,325	48,000	574,894	1,061,719
1992	256,000	540,500	37,325	32,000	175,669	1,041,494
*1993	251,000	540,500	37,325	32,000	224,269	1,085,094

*حتى نهاية شهر أيلول

المصدر : النشرة الإحصائية للبنك المركزي

ميزان المدفوعات

1992-1985

مليون دولار امريكي

	1992	*1993
الحساب الجاري	-147.00	-41.00
البضائع و الخدمات	-647.00	-428.00
ميزان البضائع	-2119.00	-2054.00
الصادرات	1220.00	1231.00
المستوردات	-3339.00	-3285.00
ميزان الخدمات	1472.00	1626.00
صافي حوالات العاملين	1314.00	1413.00
السفر – صافي	112.00	190.00
صافي دخل الاستثمار	-335.00	-322.00
أخرى – صافي	381.00	345.00
تحويلات بدون مقابل	506.00	387.00
خاص	158.00	7.00
عام	348.00	380.00
حساب راس المال	-292.00	-653.00
القطاع العام	-337.00	-613.00
مقبوضات	335.00	153.00
مدفوعات	-672.00	-766.00
صافي القطاع الخاص	45.00-	-40.00
السهو و الخطأ	55.00	——
الميزان الاجمالي	-488.00	-694.00
التغير في الأحتياطي	51.00	——

* تقدير

المصدر : لجنة التقييم الأقتصادي والمالي والنقدي

هكذا من الأصل

نشاط البناء للسكن و لاغراض أخرى
1993-1985

المساحة بالاف متر مربع

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	*1993
بناء لاغراض السكن									
عدد الرخص	6,066.00	6,292.00	6,772.00	9,989.00	9,427.00	11,691.00	17,160.00	21,180.00	11,298.00
المساحة	1,782.70	1,781.90	1,667.10	1,858.70	2,130.40	2,477.50	4,261.70	6,459.00	2,343.40
بناء للسكن و لاغراض أخرى									
عدد الرخص	712.00	820.00	823.00	180.00	154.00	130.00	89.00	11.00	1,595.00
المساحة	427.70	484.70	399.90	195.50	293.90	181.00	110.20	37.50	757.90
المجموع									
عدد الرخص	6,778.00	7,112.00	7,595.00	10,169.00	9,581.00	11,821.00	17,249.00	21,191.00	12,893.00
المساحة	2,210.40	2,266 60	2,067.00	2,054.20	2,424.30	2,658.50	4,371.90	6,496.50	3,101.30

* حتى 1993/9/30

المصدر : النشرة الأحصائية للبنك المركزي الأردني

قيمة اصدارات الاسهم الاولية في سوق عمان المالي
1993-1985

(مليون دينار)

السنة	صناعة	خدمات	بنوك	تأمين	قيمة اصدارات الاسهم
1985	8.38	0.00	2.30	0.00	10.68
1986	1.10	2.00	7.07	0.00	10.17
1987	27.10	1.06	0.00	0.00	28.16
1988	1.00	6.00	0.00	0.00	7.00
1989	9.57	5.28	7.00	0.00	21.85
1990	0.00	8.10	1.60	0.75	10.48
1991	14.78	3.04	3.65	0.00	21.47
1992	44.40	3.09	2.00	0.00	49.13
*1993	113.33	37.70	74.58	0.00	225.54

* لنهاية تشرين ثاني

المصدر : سوق عمان المالي

رأسمال الشركات المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة

1993-1985

مليون دينار

السنة	صناعية	تجارية	زراعية	مقاولات	خدمات	مجموع رأس المال
1985	10.412	9.244	2.225	5.862	5.487	33.23
1986	4.449	15.18	8.839	4.468	9.221	42.16
1987	8.553	10.779	7.923	4.555	7.019	38.83
1988	14.311	15.971	1.074	5.012	4.535	40.90
1989	19.034	8.164	0.302	3.129	41.692	72.32
1990	16.748	10.025	0.206	1.476	17.789	46.24
1991	46.530	26.018	0.388	4.811	16.297	94.044
1992	100.952	27.046	1.581	8.235	24.810	162.624
*1993	121.936	31.602	2.025	7.665	50.938	214.166

*لنهاية شهر تشرين ثاني1993

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة

احجام التداول للسوقين النظامي والموازي مصنفة قطاعيا للفترة من 1985–1993

مليون دينار

السنة	البنوك	التامين	الخدمات	الصناعة	المجموع
1985	47.43	2.57	3.77	12.96	66.73
1986	39.72	4.21	4.61	20.98	69.52
1987	40.74	7.40	6.30	93.74	148.18
1988	42.27	3.10	9.46	77.79	132.63
1989	86.70	7.84	32.71	240.34	367.59
1990	71.18	6.42	30.84	160.45	268.89
1991	75.52	4.79	34.34	187.08	301.75
1992	202.86	25.31	126.82	513.96	886.95
*1993	265.25	30.94	119.67	505.30	921.16

*لنهاية شهر تشرين ثاني

المصدر : سوق عمان المالي

هكذا من الأصل

عدد الاسهم المتداولة للسوقين النظامي والموازي للفترة من 1985-1993

مليون سهم

السنة	البنوك	التأمين	الخدمات	الصناعة	المجموع
1985	15.24	1.38	7.50	12.17	36.30
1986	17.97	1.93	9.49	19.52	48.90
1987	19.35	2.94	13.77	63.07	99.13
1988	24.44	2.07	19.88	67.41	113.79
1989	29.27	3.99	32.64	129.72	195.62
1990	23.53	3.53	36.46	72.53	136.05
1991	35.91	2.57	39.00	84.30	161.78
1992	80.82	9.36	91.24	169.23	350.65
*1993	64.40	8.35	64.35	117.57	254.67

*لنهاية شهر تشرين ثاني

المصدر : سوق عمان المالي

الارقام القياسية لاسعار الاسهم المرجحة بالقيمة السوقية

للفترة من 1985-1993

(اغلاق كانون أول 1991=100)

السنة	البنوك	التامين	الخدمات	الصناعة	الرقم القياسي العام
1985	103.30	103.90	75.10	47.50	78.60
1986	98.40	94.20	62.50	47.30	72.40
1987	95.10	125.80	64.70	52.10	79.70
1988	98.30	118.70	74.60	58.60	84.50
1989	106.90	91.30	93.50	83.10	93.30
1990	92.80	77.10	80.10	73.10	80.40
1991	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00
1992	115.60	144.00	161.30	145.20	129.90
*1993	154.71	157.93	136.11	147.19	150.24

*لنهاية شهر تشرين ثاني

المصدر : سوق عمان المالي

ربحية الشركات المتداولة في سوق عمان المالي

(صافي الربح بعد الضرائب)

1992-1985

مليون دينار

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
جميع القطاعات	48.30	42.10	53.60	86.40	173.70	170.20	155.50	154.79
قطاع البنوك والمؤسسات المالية	39.40	36.70	36.10	50.50	56.90	72.00	68.80	79.76
قطاع التأمين	2.10	2.60	2.30	2.60	3.40	3.60	3.80	5.51
قطاع الخدمات	-2.20	-2.70	0.40	-1.50	1.00	3.50	3.90	7.39
قطاع الصناعة	9.00	5.50	14.80	34.80	112.40	91.10	79.00	62.13

المصدر : سوق عمان المالي

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكرا لمعالي وزير المالية . مشروع القانون هل توافقون على احالته للجنة المالية؟ موافقين جيد. يحال للجنة المالية وبأسمكم ارجو من رئيس وأعضاء اللجنة المالية سرعة التعامل مع هذا المشروع. السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكرا سيادة الرئيس .

اعتقد اننا لا نستطيع مناقشة الموازنة والسياسة المالية والنقدية والاقتصادية للحكومة دون ان نطلع على خطاب النوايا الموقع بين الحكومة وبين صندوق النقد الدولي ، لأن هذا هو المرجع الذي يحكم هذه السياسة .

فأدعو المجلس الكريم ان يطلب من خلالكم الحكومة بأن تعرض علينا الخطاب لنتمكن من مناقشة اشمل للموازنة وللسياسات المالية والنقدية والاقتصادية .. وشكرا .

دولة رئيس المجلس : أحيل طلبك الى رئيس اللجنة المالية لكي يتعامل مع هذا الامر حين دراسة مشروع قانون الموازنة، لأنه لا بد أن تقوم اللجنة باستدعاء العديد من المسؤولين واعتقد ان هذا الامر يجب ان يطلب من اللجنة المالية . الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : والله انا اظن ان القضية ليست متعلقة باللجنة المالية فقط ، انا اقترح ان يعمم هذا على جميع النواب .

دولة رئيس المجلس : مش غلط لكن المقصود ان خطاب النوايا التعامل معه من خلال الموازنة ، هذا الذي ذكره الاخ بسام وهو الامر اللي اللجنة المالية ستتعامل معه .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي اذا ما أعطي لنا نصوره نحن من اللجنة المالية . فلماذا هذه اللغة ؟ ليصور لنا مباشرة .

دولة رئيس المجلس : ما قررنا شيء في الموضوع، الاخ عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : اولاً ، اشكر معالي وزير المالية على بيانه الوافي هذا غير انني بما ان الخطة الخمسية لها علاقة وثيقة بموازنات الخمس سنوات القادمة ، فانني ارى ان توزع هذه الخطة الخمسية وان ترفع الى اللجنة المالية مع الموازنة حتى تتم دراستها او المقارنة بما هو موجود في هذه الخطة وكذلك الموازنة .

دولة رئيس المجلس : الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد الزبن : شكرا دولة الرئيس .

الحقيقة لا ارغب بالحديث عن موضوع الموازنة لكن ربما اردت ان اقترح ان كان بالامكان ان تقوم الحكومة اما في هذه الجلسة او في جلسة قادمة باعطاء المجلس الكريم صورة عن نتائج زيارة وزير الخارجية الأمريكي وكذلك زيارة الرئيس عرفات ، لأن هناك الكثير من المستجدات ، وربما علمنا جميعا ان دولة رئيس الوزراء سيعود بعد فترة ليست بقصيرة. وهذه المستجدات من الواجب ان نكون بصورة كاملة عنها .

اتمنى من الحكومة الرشيدة ذلك باختصار ان كان في هذه الجلسة او في جلسة صباحية يوم الاربعاء ... وشكرا دولة الرئيس .